الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.6

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
5 March 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد **شارما** ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد **مسيلي**

المحتويات

البند ١١٩ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-61803 (A)
0261803

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع) (A/57/34، و A/57/58 و Add.1 و A/57/61، و A/57/321 و A/57/327، و A/57/434)

١ - **السيد أيوسيفوف** (الاتحاد الروسي): قال إن أنشطة وحدة التفتيش المشتركة تسهم إسهاما حيويا في زيادة الكفاءة المالية والإدارية داخل المنظمة. وأضاف أن الأداء اليومي للأمم المتحدة والنظم المتبعة فيها وعملية الإصلاح الجارية هي عوامل تستلزم جهودا منسقة وفعالة من أجهزة الرقابة، وعليه فإن وفده يؤيد أي خطوات من شأنها تعزيز هيئات الرقابة الداخلية والخارجية على السواء وتجنب الازدواجية فيما تقوم به من أنشطة. وأعرب عن ترحيب وفده بالتعاون بين وحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وفريق مراجعي الحسابات الخارجيين وغير ذلك من خدمات الرقابة الداخلية التي تتولى رقابة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، فضلا عن ترحيبه بتقارير وحدة التفتيش المشتركة المقدمة إلى اللجنة الخامسة، ولجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. بيد أن وفده يشعر بالقلق إزاء البطء الشديد الذي تبديه أمانات المؤسسات المشاركة في تزويد وحدة التفتيش المشتركة بما تطلبه من معلومات أو تعليقات أو كليهما، وأن الأجهزة التشريعية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد نظرت في عدد قليل من تقارير وحدة التفتيش المشتركة واتخذت إجراءات بشأنها. ودعا وفده إلى قيام وحدة التفتيش المشتركة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وأمانات المؤسسات المشاركة ببذل مزيد من الجهود بغرض علاج هذه الحالة.

٢ - واستطرد قائلا إن وفده لا يؤيد المقترح القائل بأن تدرج وحدة التفتيش المشتركة في تقاريرها تعليقات المؤسسات المشاركة بشأن ما تقدمه من نتائج وتوصيات. وأضاف أن التبادل البناء للأفكار والمعلومات خلال إعداد التقارير هو بالطبع ضروري، ولكن عدم وجود توافق وتصحيح لتلك النتائج والتوصيات مسبقا سيكون من شأنه تقويض عمل الوحدة بوصفها المصدر الوحيد للرقابة والتفتيش المستقلين.

٣ - ومضى قائلا إنه رغم أن وفده لا يشعر بالارتياح إزاء عدد التقارير التي أعدتها وحدة التفتيش المشتركة عام ٢٠٠١، فإن ما ورد في بعض منها من تحليلات وتوصيات مفيدة كان مثار إعجابه، مثل التقرير المقدم عن إدارة المباني (A/56/274)، والتقرير عن إصلاح فئة الخدمة الميدانية المتعلقة بالأفراد العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/57/78). وأعرب أيضا عن ترحيب وفده بالاهتمام الذي أولته الوحدة للأنشطة الإدارية والمالية التي تقوم بها الوكالات المتخصصة. وكان مثار غبطة الوفد أن قائمة التقارير المقترح إعدادها عام ٢٠٠٣ ضمت تقريرا عن ممارسات الشراء (الذي ينبغي أن يتضمن تعليقا عن مدى امتثال الأمانة العامة للقواعد ذات الصلة)، والتقارير عن تنفيذ إدارة الموارد البشرية استنادا إلى النتائج. بيد أن الوفد يرى أن وحدة التفتيش المشتركة ينبغي لها أيضا أن توجه اهتمامها إلى القضايا المواضيعية من قبيل أمن مباني الأمم المتحدة بالمقر وفي الميدان، والتنسيق بين هياكل بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام وللعمليات السياسية الخاصة، وتدريب موظفي الأمم المتحدة، وفي المقام الأول، إجراء تقييم تحليلي لمدى فعالية برامج وولايات الأمم المتحدة بغرض التصدي للتحديات الجديدة، وتعيين الأولويات، وإعادة توزيع الموارد الشحيحة. وهو يأمل أيضا إعداد تقرير في نهاية المطاف عن تعددية اللغات داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤ - **السيد كريمر** (كندا): تكلم أيضا باسم استراليا ونيوزيلندا فقال إن الوفود الثلاثة قد انتابها الاغتباط لأن وحدة التفتيش المشتركة قد اتخذت إجراءات لتقليل عدد ما تعده من تقارير، وذلك بغرض تقليل حجم الأعمال المتراكمة، وأنها سعت لإزالة الشواغل التي أعربت عنها الوفود عام ٢٠٠١ والاستجابة للحاجة إلى الامتثال لأحكام نظامها الأساسي، حسب طلب الجمعية العامة في قرارها ٥٢٤/٥٦. وحثت الوفود الوحدة على أن تغتنم الفرصة كي تكون تقاريرها أكثر تركيزا وأن تقدم مقترحات هادفة ومحددة من أجل اتخاذ ما يلزم من إجراءات.

٥ - وأضاف قائلا إن ثمة حاجة لإنشاء صلة على قدر أكبر من المنهجية بين النظر في المسائل البرنامجية والنظر في مسائل الإدارة والمالية والميزانية، على النحو المبرز في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''تعزيز دور المراقبة الإدارية: الهيكل وأساليب العمل والممارسات المتعلقة بتناول تقارير المراقبة'' (A/57/58). وقد قدمت اللجنة الاستشارية ملاحظات مفيدة بشأن الموضوع، وسيكون من المفيد إذا ما قدمت الوحدة ردود فعلها إزاء تلك الملاحظات خلال المشاورات غير الرسمية التي تجريها اللجنة.

٦ - وأعرب عن ترحيبه بإدراج فرع عن متابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في التقرير السنوي. كما أعرب عن أمله في أن تواصل الوحدة ما تجريه من مناقشات مع المؤسسات المشاركة بغرض كفالة قدر أكبر من الفعالية في المتابعة، وأن تستكمل وتطبق الترتيبات التي يجري وضعها لتتبع أثر نشاط المتابعة.

٧ - وأعرب عن ترحيبه كذلك باعتزام وحدة التفتيش المشتركة أن تدرج في تقاريرها تعليقات المؤسسات المشاركة بشأن نتائجها وتوصياتها، وفقا لطلب الجمعية العامة. بيد أن إدراج مثل هذه التعليقات لن يحول دون قيام مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بإدراج تعليقات منفصلة إذا ما ارتأى أن ذلك ضروري.

٨ - ومضى قائلا إن برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٣ وما بعده يشمل مسائل مهمة منها التعاون مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والقضايا المؤسسية والبرنامجية المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأعرب عن أمله في أن توضح تلك التقارير الكيفية التي يمكن بها للمنظمات الدولية على أفضل وجه أن تكمل بعضها بعضا وأن تتجنب الازدواجية التي لا داعي لها. وأضاف أنه سيكون من الطريف معرفة المزيد عن ما يمكن أن تقدمه الوحدة من إسهام في تقييم القضايا المتصلة بتنفيذ عملية إعداد الميزانية على أساس النتائج. بيد أن برنامج العمل المقترح لعام ٢٠٠٣ وما بعده يضم أيضا تقارير أعربت الوفود التي تكلم باسمها ووفود أخرى عن قلقها إزاءها في العام الفائت؛ وهو يتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات عن تلك المقترحات خلال المشاورات غير الرسمية التي تجريها اللجنة.

٩ - **السيد ياماناكا** (اليابان): قال إن المؤسسات المشاركة ينبغي لها أن تستخدم بقدر أكبر تقارير وحدة التفتيش المشتركة. بيد أن تأخر تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق كان في كثير من الأحيان عاملا رئيسيا في الحيلولة دون نظر الهيئات التشريعية في تقارير الوحدة في الوقت المطلوب. وحدث في كثير من الأحيان أيضا تباين بين التعليقات الفردية على مشاريع التقارير والتعليقات المنسقة المقدمة من مجلس الرؤساء التنفيذيين.

١٠ - واستطرد قائلا فيما يتعلق ببرنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة إن وفده يعلق أهمية كبيرة على التفاعل بين الوحدة والمؤسسات المشاركة. ولذا، أعرب عن ترحيب

وفده بتلقي معلومات عن ما أحرز من تقدم في الآونة الأخيرة في ذلك المجال وفي مدى الامتثال لأحكام المادة ٩ من النظام الأساسي للوحدة. وسوف يرحب الوفد أيضا بتلقي معلومات عن تنفيذ الفقرة ١٦ من القرار ٥٦/٢٤٥، الذي طلبت فيه الجمعية العامة من الوحدة التركيز بقدر أكبر على تقييم جوانب عملها.

١١ - **السيد صباغ** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده راضٍ عن العمل الذي تقوم به وحدة التفتيش المشتركة، غير أنه يأمل أن تكون توصياتها أكثر تركيزا على الوقائع. وأشار إلى أن اللفظة التي تستخدم لترجمة لفظة "Oversight" في التقارير التي تصدر باللغة العربية غير صحيحة.

١٢ - **السيد كوياما** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): رد على المسائل التي أثيرت قائلا إن نقاش النقاط المحددة سيرجأ إلى المشاورات الرسمية التي تعقدها اللجنة وإنه سيكتفي بالرد على المسائل الأعم.

١٣ - وتكلم عن مدى التقدم المحرز في جانب تقييم عمل الوحدة، فذكر أن أفضل مثال على ذلك هو دراسة الحالة التي أُعدت وركزت على قطاع المياه، وستحال على اللجنة الثانية كجزء من الهدف المتمثل في تقديم تقارير عن مشاريع التعاون التقني وعن المستفيدين النهائيين منها.

١٤ - وفي ما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٥٢٤ الداعي إلى إدراج تعليقات المؤسسات المشاركة في تقارير الوحدة، قال إنه يجري اتخاذ خطوات تجريبية في هذا الشأن. وأول الأعمال في هذا الصدد كان إعداد التقرير المتعلق بتكاليف الدعم ذات الصلة بما تضطلع به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أنشطة تمول من موارد خارجة عن الميزانية (JIU/REP/2002/3). وأعلن أنه خلال إعداد هذا التقرير بكامله، بذلت الجهود اللازمة للبقاء على اتصال مع المؤسسات المشاركة وإدراج وجهات نظرها فيه. وحتى في مرحلة الصياغة النهائية، تناولت بعض المؤسسات جوانب معينة من التقرير، وقررت الوحدة إدراج هذه الملاحظات في مرفق ضُم إلى التقرير. ويلزم حتما إجراء مزيد من النقاش لمسألة إدراج تعليقات المؤسسات المشاركة في تقارير الوحدة. غير أن الوحدة لا تعتزم في هذه العملية الخروج عن أحكام المادة ١١-٤ من نظامها الأساسي؛ وذكر أن الوحدة ستسترشد بهذا الاعتبار وبضرورة حفظ الاتساق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في النقاشات التي تجريها مع المؤسسات المشاركة.

١٥ - **السيد الأطرش** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن وفده ما زال مقتنعا بأهمية وحدة التفتيش المشتركة وإنه راض عما أنجزته، وفي سبيل تحسين أداء المنظمة إداريا وماليا، يود تشجيعها على مضاعفة جهودها وتكثيف تعاونها مع هيئات الرقابة الأخرى والتقدم بتوصيات أكثر تحديدا وقابلية للتطبيق. وأعرب عن قلق وفده أيضا إزاء التأخر في إصدار تقارير الوحدة - تأخر ازداد حدة على الأخص في عام ٢٠٠٢ - إذ يمكنه أن يخلف نتائج سلبية على عمل الجمعية العامة. وحث الوحدة على النظر في مسألة إعداد توصياتها وتقاريرها وأن تحاول تجنب مثل هذه المشاكل في المستقبل.

١٦ - **السيد يوسف** (جمهورية تترانيا المتحدة): أشاد بوحدة التفتيش المشتركة على ما تبذله من جهود لكفالة أن تنفَّذ توصياتها. وفي هذا الصدد، قال إن من المفيد للدول الأعضاء أن تقوم الوحدة بإعداد جدول يتضمن التوصيات المحددة التي قُدمت وحالة تنفيذها، وحيث ما ينطبق الأمر، أسباب عدم تنفيذها.

١٧ - **السيد مانزيك** (بولندا): قال إن المواضيع التي تغطيها القائمة الأولية ويحتمل أن تتناولها التقارير الواردة في برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠٠٣ (A/57/321) وما بعده

تعكس أهم المشاكل الناجمة عن الأولويات الجديدة التي اعتمدها إعلان الألفية وتم تعديلها بحيث تتلاءم مع المرحلة الثانية من مراحل الإصلاح التي حددها الأمين العام.

١٨ - وأوضح أنه من المفيد إجراء تقييم للآليات المعتزم إنشاؤها أو الآليات القائمة للعمل على اتباع نهج متعدد التخصصات في وضع وتنفيذ البرامج والأنشطة التي يضطلع بها عدد من مؤسسات الأمم المتحدة وفي معالجة المشاكل المحددة السائدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وأشار إلى الاقتراح الذي قدمه الأمين العام بشأن توحيد التقارير ذات الصلة باللجنتين الثانية والثالثة. كما يؤمل من الوحدة النظر في إمكانية دمج بعض الأنشطة والبرامج التي تنفذ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

١٩ - وأعرب عن تأييد وفده الرأي المتمثل في أن الاستعراض المقترح للنظم التي تتبعها مؤسسات الأمم المتحدة في التخطيط وإعداد البرامج والميزانيات والرصد والتقييم سيساعدها على تلبية ما يُطلب منها بصدد الفعالية والمساءلة بطريقة أنسب. بيد أنه يرى ضرورة إعداد التقرير النهائي بعد تنفيذ المرحلة الثانية من مراحل الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام لأن إعداد الميزانية والبرامج والخطط يشكل عنصرا هاما من عناصر هذه الإصلاحات.

٢٠ - **السيد كوياما** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): رد على المسألة التي أثارها ممثل جمهورية تترانيا المتحدة، فقال إن التقليد الذي تتبعه الوحدة حاليا هو إعداد جدول يتتبع الخطوات التي تتخذ لتنفيذ توصياتها إلى الوقت الذي تبدأ فيه الهيئة التشريعية النظر في تقريرها. وأضاف أن ثمة جدولا آخر يتتبع إجراءات المتابعة التي تتخذها الهيئة المعنية. وعليه، فإن المعلومات متاحة ويمكن تقديمها بسهولة بالصيغة المطلوبة. بيد أنه نبه إلى أن بعض التوصيات موجه بالتحديد إلى رؤساء المؤسسات التنفيذيين.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/57/265)

٢١ - **السيد والتن** (مدير مكتب السياسات الإدارية، إدارة الشؤون الإدارية): قدم المذكرة التي أعدها الأمين العام ويحيل بها التقرير الإحصائي لمجلس الرؤساء التنفيذيين عن حالة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حيث الميزانية وحالتها المالية، وقال إن هذا التقرير هو السابع من نوعه وأول التقارير التي يصدرها مجلس الرؤساء التنفيذيين. وتتضمن الجداول الواردة في التقرير معلومات عن الميزانيات العادية المقرّة (١٩٩٤-٢٠٠٣) والأنصبة المقررة (١٩٩٤-٢٠٠٣) والأنصبة المقررة بالنسبة المئوية (٢٠٠٢-٢٠٠٣) والأنصبة المقررة المقرّة والمقبوضة (٢٠٠٠-٢٠٠١) وتحصيل الأنصبة المقررة (٢٠٠٠ و ٢٠٠١) وصناديق رأس المال المتداول؛ والتبرعات: النفقات (٢٠٠٠-٢٠٠١) والتبرعات: الأموال المتحصلة (٢٠٠٠-٢٠٠١). وذكر أن الحواشي التي تصحب الجداول تتضمن توضيحا للأرقام، كلا على حدة، وشرحا عاما لنطاق البيانات المعروضة وتفسيرها. وقال إن القصد من المذكرة هو الإعلام فقط وإنه ليس على اللجنة اتخاذ أي إجراء.

٢٢ - **الرئيس:** اقترح أن تعد الأمانة العامة مشروع مقرر لكي تنظر فيه اللجنة الخامسة، توصي فيه اللجنة الجمعية العامة بالإحاطة علما بمذكرة الأمين العام المتعلقة بحالة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حيث الميزانية وحالتها المالية: التقرير الإحصائي لمجلس الرؤساء التنفيذيين عن حالة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حيث الميزانية وحالتها المالية، الواردة في الوثيقة A/57/265.

٢٣ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.